تطبيق نظام موحد للتعاون الميدانى بين لجنة التطوير ونقل التكنولوجيا.. والمركز القومى للبحوث

د. نادر رياض

تقوم لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات المصرية برئاسة الدكتور نادر رياض بجهود مكثفة للعمل على تلبية الاحتياجات البحثية واتاحتها بمستوياتها المختلفة أمام الصناعات المختلفة. أشار الدكتور نادر رياض رئيس اللجنة ان استراتيجية عمل اللجنة تهدف فى المقام الأول إلى الارتقاء بفنيات وادوات الصناعة المصرية لرفع قدراتها التنافسية على الصعيدين المحلى والدولى. وأوضح ان اللجنة قد عقدت سبعة اجتماعات بالإضافة إلى اربعة اجتماعات لهيئة المكتب لبحث ومناقشة ما ورد لها من احتياجات بحثية بعد انتقاء ذات الاولوية منها لإيجاد حلول عاجلة لها سواء فى ضوء الزيارات الميدانية التى قام بها اعضاء اللجنة للجهات المستفيدة او من خلال حضور ممثلى تلك الجهات لاجتماعات اللجنة لعرض مشاكلهم من مختلف المجالات الصناعية ومنها الصناعات الغذائية والكيماوية والهندسية والمعدنية وصناعات الحبوب والسليلوز والورق ومواد البناء.

واضاف انه حرصا من اللجنة وانطلاقا من الطموحات المعقودة عليها فقد تم وضع نظام موحد للتعاون الميدانى المشترك بين اعضاء اللجنة من اتحاد الصناعات المصرية بغرفه المختلفة والمركز القومى للبحوث بشعبه المختلفة وذلك كنموذج لتطبيقه على مختلف المشاكل التى وردت وترد للجنة من الصناعات المختلفة يتضمن سبع مراحل هى:

المرحلة الأولى: وتشمل تحديد مجالات التعاون وذلك عن طريق إجراء مسح شامل لمتطلبات مواقع الانتاج (تدريب وتطوير ونظم جودة وترشيد واستشارات وغيرها).

المرحلة الثانية: وتتضمن تكوين فريق عمل مصغر وذلك من اصحاب الاختصاص (أعضاء اللجنة) من الغرفة باتحاد الصناعات والشعبة بالمركز القومى للبحوث لعمل مراجعة أولية من خلال زيارة ميدانية لمواقع الانتاج والخدمات للتعرف على طبيعة ونوع الخدمة المطلوبة وعمل تكلفة مبدئية.

المرحلة الثالثة: تتضمن تكوين فريق عمل متخصص وذلك بعد الاتفاق المبدئى مع طالب الخدمة وفى ضوء التكلفة المبدئية حيث يتولى رئيس الفريق تشكيل فريق عمل متخصص من المركز وجهة الانتاج وأى جهة أخرى يمكن الاستفادة من خبراتها بهدف إجراء مراجعة شاملة ومتخصصة ووضع الحلول المختلفة مع الاخذ فى الاعتبار البعد الاقتصادى والبيئى والاجتماعى، وكذا تحديد الاعباء المالية والتفاوض على جميع التفاصيل بما فيها الاعباء والالتزامات المالية ومراحل السداد.

المرحلة الرابعة: ستشمل وضع خطة التنفيذ وذلك فى ضوء ما تم الاتفاق عليه ومن واقع عقود ملزمة للطرفين.

المرحلة الخامسة: وتتضمن التعاقد مع العميل وذلك بين الجهة المنفذة والمستفيدة.

المرحلة السادسة: وهى المتابعة من قبل اللجنة وذلك من خلال تقرير دورى للحالة من الجهة المنفذة والمستفيدة يرفع للجنة.

المرحلة السابعة: وتشمل تعميم قصص النجاح وذلك من خلال قيام اللجنة بعمل ورش عمل وندوات فى مواقع الانتاج المختلفة للتعريف بما تم انجازه من قصص النجاح.

وأضاف الدكتور نادر رياض إن اللجنة قامت بحصر عدد من المشاكل التى تعانى منها عدد من الصناعات التى تقدمت بطلب للجنة فى هذا الشأن، ونجح أعضاء اللجنة من الكوادر البحثية المتميزة بالمركز القومى للبحوث فى تلبية الاحتياجات البحثية لتلك الصناعات طالبة الخدمة، مما كان لذلك من مردود ايجابى فى زيادة اقبال الصناعات المختلفة على الاستعانة بالابحاث والخبرات المتاحة فى حل ما قد يعترضهم من مشاكل.

جريدة الاهرام ٢٠٠٦/١٢/١٧

الأهرام